# العودة إلى القرآن*

محمد أبو الليث الخيرآبادي**

## هيكلية الكتاب

يتألف الكتاب من خمسة فصول، أولها مقدمة الكتاب، وآخرها خاتمة، وبينهما فصول. تحمل هذه الفصول ـ بالتوالي ـ العناوين التالية: لماذا نثير هذه المشكلة؟، تفنيد نظرية السلفيين أي الذين يرون الحديث مصدراً للتشريع، مصدر الحديث وسببه وآثاره، نقد الحديث أي رفضه، العودة إلى تعاليم النبي محمد ﷺ الأصلية: القرآن، ومشكلة تفسير القرآن والمنهجية العلمية.

الكتاب في الأصل محاضرات أعدت في فترات متباعدة لذلك اخترنا أن نراجعه على شكل نقاط تجمع ما ذكره المؤلف هنا وهناك من أفكار وإيضاحات، مراعين ألفاظه وعباراته حسب المستطاع، لاسيما ما يهم منها في إثبات دعوى، أو تفنيد رأي وفكرة.

## أهم أفكار الكتاب

### أ ـ عدم مصدرية الحديث إلى ما قبل الشافعي:

ينطلق المؤلف لتبرير موقفه الرافض للحديث كمصدر للتشريع من ادعاءات مفادها: أن ما يسمى بالحديث أو السنة لم يصدر عن النبي ﷺ أصلاً، ولذلك لم يهتم بحفظه كتابةً كما فعل مع القرآن، بل إنه نهى الصحابة عن كتابته حسبما رواه مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري، و لم ينسخ وإنما بقي عاملاً قوياً كما يدل عليه ما رواه أحمد في مسنده عن زيد بن ثابت. وعملاً بقول النبي ﷺ هذا لم يستخدم الخلفاء الراشدون الثلاثة الأول الحديث على الإطلاق كما بيّن ابن سعد، وإن طبقوا فلم يطبقوا من الحديث إلاّ جزءاً قليلاً جداً أثناء خلافتهم كما أوصلنا إليه البحث في المصادر الأصلية مثل طبقات ابن سعد، وموطأ مالك، ومسند الطيالسي، ومسند الحميدي، ومسند أحمد. ولذلك لم يترك الخلفاء الأربعة ـ وهم

---

* قاسم أحمد، **العودة إلى القرآن** (القاهرة: مكتبة مدبولي الصغير، ط١، ١٩٩٧).

** أستاذ الحديث المساعد في الجامعة الإسلامية العالمية ـ ماليزيا، دكتوراه في الحديث من جامعة أم القرى، بمكة ١٩٩٢.

أصحاب النبي ﷺ المقربون إليه ـ لنا أي مخطوط به سنن، بل تقول المصادر التاريخية إن أبا بكر الصديق أحرق الأحاديث التي كتبها وهي خمسمائة حديث خوفاً من احتمال خطئها. وإن الخليفة عمر بن الخطاب ألغى خطته لجمع الحديث لأنه لم يرد أن يصرف اهتمام المسلمين عن القرآن إلى الحديث ـ مع احتمال كبير لتلفيق هذه الأقوال ونسبتها إليهما لإثبات تدوين الحديث فعلاً في تلك المرحلة المبكرة ـ. ولو كان الحديث أو السنة حجة لكان القرآن والنبي ﷺ قد استعملاه بالمعنى الذي يقصده السلفيون، وهذا غير وارد، لا في القرآن، ولا في أقوال النبي ﷺ، بل في القرآن نقد مهذب للحديث بأنه جعل الأحاديث المنسوبة إلى النبي ﷺ ﴿لهو الحديث﴾ (لقمان:٦) الذي يساعد على التضليل. وأول من استخدم مصطلح "سنة النبي ﷺ"هو عمر بن عبد العزيز (ت١٠٠هـ)، وأول كتاب تشريعي يحتوي على بعض السنن هو "موطأ مالك" (ت١٧٩هـ) الذي بينه وبين النبي ﷺ فجوة كبيرة، و لم يظهر إلا بعد أن تلقى تأييداً من الخليفة هارون الرشيد الذي أصر على أن يجعله النص الذي تسن به قوانين الشريعة الإسلامية، ولكن مانعه مالك لإدراكه أن كتاباته يمكن أن تكون خاطئة.

## ب ـ أول من استحدث فكرة مصدرية الحديث وحججه وتفنيدها:

وادعى المؤلف أن أول من استحدث فكرة مصدرية الحديث هو الإمام الشافعي (ت٢٠٤هـ) الذي وضعه على قدم المساواة مع القرآن، وبعد انتشار هذه الفكرة جمعت الكتب الستة (أي بعد وفاة الرسول ﷺ بـ ٢٢٠ إلى ٢٧٠ عاماً) التي عرفت بكتب الحديث الموثقة لمعظم السنن المألوفة، وجمعت تلك الكتب ضد رغبة النبي ﷺ، وعلى الرغم من نهيه عن ذلك. وتصدّى المؤلف للرد على ما بنى عليه الشافعي فكرته هذه من حجج، منها أن الحديث وحي من الله متأولاً لكلمة "الحكمة" بالسنة في الآية ١٢٩ من سورة البقرة وغيرها من الآيات المقرونة فيها كلمة الحكمة مع الكتاب، دون أن يدعمه بدليل من القرآن، مع أن كلمة الحكمة وردت في القرآن عشرين مرة، والمراد منها في كل تلك المواضع إما تعاليم القرآن، أوالحكمة بصفة عامة، فعلى القاعدة التفسيرية "القرآن يفسر بعضه بعضا" يراد من الحكمة تعاليم القرآن أو معناها العام، لا الحديث أو السنة، واعترف المؤلف بوجود الحكمة في بعض الأحاديث.

ومنها الآية ٣ـ٤ من سورة النجم ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى. إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى﴾ على أن ضمير "هو" راجع إلى مطلق ما ينطق به النبي ﷺ سواء كان قرآنا أو حديثا. خطّأ المؤلف بناء الحديثيين فكرتهم تلك على فكرة وحيية هذه الآية، وزاد قائلاً: إن الحديث يشبه كثيرا رأي اليهود في التلمود الذي يشمل المشناه والجمارة اللذين هما عبارة عن مجموعة تعاليم شفوية لحاخامات وكبار علماء اليهود.

وكذلك استدلوا على تلك الفكرة بآيات: ﴿أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾، و﴿لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾، و﴿مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهَوا﴾ مثبتين بها سلطة مستقلة للرسول بعيداً عن الله. رد عليهم المؤلف بأن طاعة الرسول ﷺ والتأسي به هي في الحقيقة طاعة الله والتأسي به، لذلك ذكر الله صفته "الرسول"، لا اسمه "محمد"، بمعنى أن مهمته هي تبليغ الرسالة، إذاً معنى طاعة الرسول ﷺ هو طاعة الرسالة التي أرسل بها من قبل الله، وكون الرسول محمد ﷺ ينطق ويعمل حسبما جاء في القرآن لا يبرر لصحة تلك الفكرة لأن موافقة قوله وفعله للقرآن تثبت فقط أن هذا النوع من أقواله وأفعاله فحسب يمكن أن يسمى الحديث الصحيح، ولكن هذا لا يثبت أن ذلك الحديث الصحيح يبقى مصدراً للتشريع للأبد لأنه قام بذلك كقائد للأمة وقتئذ وكإنسان عادي، حسب الظروف السائدة آنذاك، فلا يلزم لمسلمي المجتمعات الأخرى اتباعه فيه، وعليه كان عمل الخلفاء بالضبط.

وأما استدلالهم على تلك الفكرة بأن الحديث يفسر القرآن لأن مهمة النبي ﷺ هي بيان القرآن وتفسيره كما تنص عليه آيتا النحل ٤٤و٦٤، وبهذه المهمة المخولة له فصّل النبي ﷺ الأمور العامة مثل أوقات الصلاة، وعدد ركعاتها، وغيرها من الأمور المبهمة في القرآن. فردّ عليهم المؤلف بأن ما قام به النبي ﷺ من تفصيل الأمور العامة قام به كقائد للأمة حسب ظروف ذلك الوقت، فهذا كان ملزما لذلك المجتمع فقط كما أشرت من قبل. ثم قال المؤلف: والصلاة التي نصليها اليوم لم يؤمر بها النبي ﷺ في ليلة المعراج كما هو المعروف، بل الصلوات والفرائض الدينية الأخرى وكيفية أدائها توارثناها منذ إبراهيم النبي ﷺ المصدر الأول لها أباً عن جد، وجَعْلُ الحديث مفسراً للقرآن يعني أن القرآن غير كامل، وغير واضح.

## ج ـ أسباب صدور الحديث:

سبق وأن أنكر المؤلف صدور الحديث عن النبي ﷺ أصلاً، فكيف جاء الحديث؟ قال إنه نشأ نتيجة للصراعات السياسية الدينية خلال القرنين الأول والثاني، إما تأييداً لآراء الطوائف المتناحرة، أو قضاء على الطائفية السياسية الدينية، بدءاً بتلفيق مدائح علي وأبي بكر ومعاوية حسب بيان ابن أبي الحديد وأحمد أمين، ونهاية بأحاديث الأحكام كما يقول "موريس بوكاي"، بجانب إسهام كبير لمن تسلل من اليهود والفرس إلى صفوف المسلمين في إبعادهم عن القرآن إلى تعاليم أخرى (يقصد المؤلف الأحاديث)، ثم ذكر المؤلف ـ نقلاً عن أحمد أمين ـ عوامل أخرى لصدور الحديث، منها: الاختلاف في الآراء المتعلقة بالدين والفقه، والطموحات المادية بين بعض علماء الدين، وتساهل بعضهم في باب الفضائل والترغيب والترهيب، ومغالاة الناس في عدم قبولهم العلم إلا ما ورد في القرآن أو الحديث.

## د ـ آثار الحديث السيئة على الأمة:

تأكد لدى المؤلف أن الحديث ترك في المجتمع الإسلامي من الآثار السيئة ما لا يغتفر بأي حال من الأحوال، ودعا المجتمع إلى تطهير نفسه منه، وتلك الآثار هي:

١. أن الحديث هو السبب الرئيس لما آل إليه المسلمون من حالة الفقر المدقع، والتفكك السياسي، والتخلف المحزن في جميع مجالات الحياة.

٢. وأن الحديث هو السبب الوحيد للاضطراب الفكري لدى الأمة وطائفيتها، حيث فرق الأمة إلى أهل السنة ومدارسها التشريعية الأربع، والشيعة وفرقها المتعددة.

٣. وأنه مناهض للعقلانية، ولم يقدم المؤلف على هذه الدعوى دليلاً، غير أنه اتهم المحدثين بأنهم طوّروا الأحاديث حسب إرادتهم، واستغلوها لأغراضهم، وبذلك جمّدوا المسلمين باتباعهم، وحرّموا عليهم التفكير والاجتهاد.

٤. وأنه سبب للانتهازية السياسية والتشاؤمية في الأمة، وخير دليل على الانتهازية السياسية تلك الأحاديث التي رويت في محاسن أبي بكر وعلي ومعاوية، ومثالبهم، والأحاديث في ذم بعض الفرق مثل الخوارج والمعتزلة. أما الدليل على التشاؤمية فهو يتمثل في أحاديث المهدي التي تصوّره منقذاً للبشرية من الفتن وويلاتها، وأحاديث عن علامات الساعة، وحديث آخر ضعّفه المؤلف وهو "من نطق الشهادة فقط عند الموت يحصل على العفو الإلهي ويدخل الجنّة"، فهذه الأحاديث ـ منفردة أو مجتمعة ـ "حوّلت المسلمين إلى أشخاص بلداء خنوعين، يخضعون خضوعا كاملاً لمؤيديها، وهي تؤيد وجود مجتمع سلبي ينتظر مجيئ شخص لإنقاذه، وهي مناقضة تماماً لروح الجهاد الإسلامي... وظهرت كأداة للقضاء على تأثير الخوارج والمعتزلة، اخترعها أهل السنة لإنقاذ الأمة من الحرب الأهلية"

## هـ ـ شبهات داعمة لرفض الحديث:

وفي صدد نقد الحديث بمعنى رفضه ذكر المؤلف بعض من رفضوه عبر التاريخ كلاً أو بعضاً مثل المعتزلة والأفغاني ومحمد عبده ومحمد توفيق صدقي وأبي رية وغلام أحمد وغيرهم، وتعرض لذكر الشبهات التي بنى عليها فكرة رفض الحديث، منها:

١. تخمينية الحديث وظنيته: تلقفها المؤلف من المعتزلة، إلا أنه فسرها غير تفسيرهم لها، فقال: إن ما يسمى "أحاديث" هي ليست بأحاديث حقيقة، وإنما هي مجرد تخمين وخيال.

٢. نقاط الضعف في طريقة الإسناد: وهي عند المؤلف تتمثل في النقطتين التاليتين:

أ. أن عملية تدوين الإسناد يبدو أنها مصطنعة عملها كتّاب الحديث لأن معظم الأحاديث ظهرت خلال عهد التابعين وأتباعهم أي بعد وفاة النبي ﷺ بحوالي مائة إلى مائتي عام، وبدأ تدوين الإسناد والبحث في عمله بعد وفاة آخر تابعي التابعين بحوالي ١٥٠ إلى ٢٠٠ عام، وهذا يعني أنه لم يكن يوجد آنذاك أحد من الصحابة أو التابعين أو أتباعهم ليدلي

بأي نوع من التوجيه أو التأكيد أو الرد بالحجة، لذلك لا يمكن التأكد من صحة الأحاديث على الإطلاق" (ص١١٩). وحتى إذا سلمنا جدلا بصحة عمل الإسناد فما هو الضمان لنقلهم الأحاديث كما سمعوا، والحال أنه إذا كوّنت رسالة بسيطة من ١٥ كلمة، وتنوقلت بين خمسة أشخاص، فسوف يحدث فيها تحريف، فكيف بآلاف التفاصيل والروايات، التي تنوقلت بين مئات وآلاف الرواة، المنتشرين في الصحراء، في وقت لم تكن أدوات الكتابة والاتصال متوفرة. ثم ما الدلائل الحقيقية التي توضح أن سيدنا عمر وعائشة رضي الله عنهما ـ مثلا ـ هما المصدران الحقيقيان للسندين اللذين هما منتهاهما؟ لا يوجد غير تشبث كتّاب الحديث بالآراء والمفاهيم المنظمة مثل تعديل الصحابة وما شابه ذلك.

ب. ولسدّ الفراغات في عملية إيجاد الإسناد اخترعت حيلة توثيق الرواة وجعل الصحابة عدولاً منزهين عن ارتكاب أي خطأ عند روايتهم وذكرهم أقوال النبي ﷺ. وردها المؤلف بأن فكرة تعديل الصحابة هذه منافية للعقل، ومتحدّية للمنطق، وهي تماثل فكرة المسيحيين الأوائل الذين زعموا أن الحواريين الذي دونوا الإنجيل هم ملهمون ولا يخطئون عند قيامهم بتدوين كلام الله، وفي الواقع توجد أجزاء من الإنجيل ظهرت في أحلام أحد كتّاب الإنجيل وهو نائم.

وبالنظر إلى عدد الأحاديث التي حفظها البخاري، وهو أكثر من ستمائة ألف حديث، واختار منها ٧٢٧٥ حديثا لصحيحه، وإلى ما حفظه أحمد من عدد سبعة ملايين (كذا، والصواب سبعمائة ألف حديث) يبدو مستحيلاً تحصيل هذه الأعداد الكبيرة لشخص واحد، بل يستبعد صدورها عن النبي ﷺ أصلاً لأنه يعني أن النبي ﷺ كان قد يحدث كل ٧٧ ثانية حديثا في فترة النبوة وهي ٢٣ عاما، وهذا يقتضي أنه سوف لا يكون هناك وقت على الإطلاق للنبي لفعل أي شيء لمعيشته وتبليغ رسالته كنبي.

وأكد المؤلف على "أن الاعتماد على الإسناد فقط لإثبات صحة الحديث شيء غير مقبول بالمرة، والأصح أن نقيم الحديث على أساس مضمونه، ومنطقية هذا المضمون" (ص١٢٢). وذكر أن أسس هذه المنطقية هي: عدم معارضته للقرآن، والتاريخ، والحقائق العلمية، أو العقل، والحديث.

وفي هذا السياق اعتبر المؤلف "ميثاق المدينة، ورسائل النبي ﷺ إلى الملوك، ومعاهداته" الأحاديث الحقيقية، ولكن الناس، وحتى علماء الحديث يجعلونها ملزمة، ولم يعطوها كثيراً من الثقة.

## و ـ نظرية اتساق الحديث مع القرآن والحديث حيلة لتأمين الموقف:

وجعل المؤلف نظرية "اتساق الحديث" التي تبناها الإمام الشافعي، نظرية غريبة، ومن الحيل المحكمة لتأمين موقفهم من الحديث، واعتبرها تلاعباً بالألفاظ لتغطي التناقضات

الواضحة في الحديث، ولكي يثبت الشافعي هذه النظرية اعتبر النبي ﷺ متحدثاً باسم الله، فكل كلماته وتحركاته هي بإلهام من الله، فلا يمكن أن يكون هناك تعارض بين القرآن والسنة، وبين السنة والسنة. ولكي يفند المؤلف هذه النظرية قدّم أمثلة عديدة لتعارض الحديث مع القرآن، ومع الحديث، ومع العلوم والتاريخ، والمنطق.

## ز ـ المنهجية العلمية للتفسير:

وذكر المؤلف في المنهجية العلمية للتفسير تسع قواعد، هي ليست جديدة علينا، فقد أخذها المؤلف من علماء التفسير القدامى، إلا أن اللافت للنظر فيها هو القاعدة الأولى وتفسيرها الغريب، وهي: ضرورة التفريق بين الآيات الصريحة (أي المحكمات) والآيات المجازية (أي المتشابهات)، وفسر المؤلف الصريحة بأن يكون معناها واضحاً لا غموض فيه، وتبيِّن مبدأ أو قاعدة أخلاقية، أو أوامر. أمّا الآيات التي لا تتوافر فيها هذه الأمور فهي مجازية. وذكر للصريحة أربع عشرة آية.

وأما المتشابهات فذكر المؤلف أن منها ما لم تكن معروفة في عهد النبي ﷺ، وعرفت فيما بعد عن طريق الاكتشافات العلمية والتكنولوجية، وعن طريق "معجزة الرقم١٩". فآية سورة يونس ٦١ تتحدث عن الانشطار الذري الذي تم التوصل إليه في الآونة الأخيرة. وآياتها ٩٠ـ٩٢ تخبر بتنجية الله فرعون ببدنه الذي تم اكتشاف جثته بعد عهد النبي ﷺ بكثير.

ومنها ما تمدنا بالمعلومات عن عالم الغيب من خلال اللغة المجازية، مثل خلق آدم والكون، ومجيء يأجوج ومأجوج أو المسيح الدجال، ويوم البعث والجنة والنار، والغيبيات الأخرى، سوف ندرك مرادها "حين يحين الوقت".

ومنها آيات المدثر: ٢٦ـ٣٠، التي ورد فيها ذكر الرقم ١٩ لخزنة النار، عرف بعد اكتشاف الدكتور رشاد خليفة معجزة الرقم ١٩ أن هذ الرقم مجازي، لا حقيقة له.

وختم المؤلف كتابه بالكلام عن مشكلة تفسير القرآن المتمثلة في تطبيق القواعد التسع التفسيرية السابقة على عدة آيات ومسائل، واكتشافه أخطاء التفاسير السابقة في تفسيرها.

## ملاحظات على أفكار الكاتب:

تلك هي أهم أفكار المؤلف قاسم أحمد، وردوده ومناقشاته، وتحليلاته واستنتاجاته، محاولاً بكل قوة رفض الحديث كمصدر للتشريع، داعيا بكل يقين إلى الاكتفاء بالقرآن. فلعل القارئ لتلك المراجعة يلاحظ ـ كما لاحظنا نحن ـ أن ما من فقرة من فقراتها، بل ما من سطر من سطورها إلاّ وعليه ملاحظة، تتطلب نقاشاً طويلاً أو قصيراً، ولو ذهبنا نسجّل ملاحظاتنا على كل ذلك، كبيره وصغيره، جليله ودقيقه، لما وسعته صفحات المراجعة، إلا أننا نحاول بقدر الإمكان أن نأتي على أهم أفكاره ونظرياته، ونسجل عليها ملاحظاتنا بإيجاز:

**١**. إن دعوى المؤلف بأن الحديث لم يكن مصدراً للتشريع إلى ما قبل الشافعي، بل لم يصدر عنه أصلاً، ناقضها المؤلف نفسه عند ما استدل بحديث أبي سعيد الخدري في النهي عن كتابة الحديث، وبامتناع زيد بن ثابت عن كتابة الحديث لمعاوية بن أبي سفيان محتجاً بنهي النبي ﷺ عن ذلك، وبأحاديث أخرى زعم المؤلف أنها تؤيد بعض أفكاره، مما يدل على أن الحديث كان له وجود، وكان موضع المصدرية والمرجعية. ثم إن كان الحديث أو السنة هو ما يفيد حكماً من أقواله ﷺ، وأفعاله وتقريراته (حسب تعريف الأصوليين)، وادعينا بعد ذلك أنه لم يصدر عنه أصلاً، فهذا يعني أن النبي ﷺ بعد البعثة بقي طيلة حياته لم يتكلم، و لم يفعل شيئاً، أي بعث أبكم أخرس مقعداً، وهذا ما لا يرضاه المؤلف نفسه لما يترتب عليه من نتائج خطيرة للغاية. واللافت للنظر أن المؤلف يرفض الحديث كمصدر للتشريع، ثم يستدل عليه بالحديث، وهذا التناقض الصريح للمؤلف مع نفسه هو أحد الأسباب لرفضه الحديث كما سيأتي.

**٢**. قد بنى المؤلف كثيراً من أفكاره على حديث أبي سعيد الخدري وزيد بن ثابت وإحراق أبي بكر مجموعته من الأحاديث وإلغاء عمر بن الخطاب خطته لجمع الحديث ـ رضوان الله عليهم أجمعين ـ، وعرض هذه القضايا كأنها حقائق مسلّم بها، والحقيقة أن حديث أبي سعيد الخدري على الرغم من رواية الإمام مسلم إياه في صحيحه، قد اختلف العلماء في وقفه ورفعه، والصواب وقفه كما صرح به البخاري وغيره[١] وأما حديث زيد بن ثابت فحاله أسوأ من سابقه لأنه ضعيف[٢] للانقطاع بين زيد والمطلب بن عبد الله بن حنطب الراوي عنه[٣]. وقصة إحراق أبي بكر مجموعته وإلغاء عمر خطته لا ينهضان هما الآخران حجة لبناء فكرة حساسة كهذه (رفض الحديث) عليهما، لأنهما ضعيفان حسب مقاييس المحدثين، فقصة الإحراق صرّح بضعفها الذهبي وابن كثير[٤]، وقصة الإلغاء التي رواها الخطيب ضعيفة للانقطاع[٥]. وعلى فرض صحة هذه الأدلة، والتسليم بنظرية التدرج في التشريع أليس مما يوافقه العقل والمنطق أن النبي ﷺ نهاهم في بداية الأمر عن كتابة الحديث عند خوف الاختلاط بين القرآن والحديث، ثم سمح لهم بذلك[٦] عند زواله!!، ونظراً لهذه الحكمة إذا كتب الحديث من أمن على نفسه الاختلاط أو الالتباس من الصحابة في حياته عليه الصلاة والسلام أو

---

١ انظر: ابن حجر: **فتح الباري**: ٢٠٨/١، بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي (الرياض، دار الإفتاء، ١٩٥٧).
٢ رواه أحمد في **المسند**، ١٨٢/٥، طبع بولاق، والخطيب في **تقييد الحديث**، ص٣٥، تحقيق يوسف العش.
٣ ابن حجر: **تهذيب التهذيب**، ١٧٩/١٠، طبع حيدر آباد.
٤ الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، ٥١ (طبع حيدر آباد، بدون تاريخ)، المتقي الهندي، **كنز العمال** ١٧٥/١٠ (طبع حيدر آباد، ط١، ١٣١٢هـ)ز
٥ **تقييد الحديث**، ص٤٩، تحقيق يوسف العش (دمشق: ط١، ١٩٤٩).
٦ كما تدل عليه روايات كثيرة ذكرها المؤلف وعدّها من المتناقضات.

بعد وفاته، لا يعدّ مخالفاً لأمر النبي ﷺ، أو ضد رغبة النبي ﷺ، (كما ظن المؤلف)، لأن النهي لم يكن تعبّدياً، بل كان مرتبطا بعلة مفهومة، بقي ببقائها، وزال بزوالها.

٣. وإنكار المؤلف مصدرية الحديث بدليل عدم استعمال القرآن والرسول كلمة الحديث أو السنة بالمعنى الذي يستعمله كتاب الحديث، ثم قوله: "بل في القرآن نقد مهذب للحديث بأنه جعل الأحاديث المنسوبة إلى النبي ﴿لهو الحديث﴾، وادعاؤه أن أول من استخدم مصطلح "سنة النبي" هو عمر بن عبد العزيز. كل هذا أوقع المؤلف في تناقضين مع نفسه، أولاً: أنه نفى استعمال القرآن الحديث بالمعنى المصطلح عليه عند كتاب الحديث، ثم أثبت استعمال القرآن له بجعله إياه لهو الحديث. ثانياً: إنه بتحميله آية ﴿لهو الحديث﴾ ذلك المعنى الموسوس خالف قاعدة "مبدأ سياق الموضوع" التي ذكرها في الملحق، لأن السياق لا يتحدث عن حديث الرسول ﷺ، وإنما هو عن الكفار الذين يتخذون آيات الله هزواً، ويستكبرون عنها.

٤. وادعى المؤلف أن الشافعي أول من استحدث فكرة مصدرية الحديث كما تقدم. وقد ثبتت تفاهة هذه الدعوى في الملاحظة الأولى. وبنى عليها أن الشافعي ومن معه قد وضعوا الحديث على قدم المساواة مع القرآن. وهذا تحامل بغيض عليه وعلى من معه، فإنه لا يوجد في الأمة الإسلامية أحد وضع أو يضع الحديث مساوياً للقرآن، وإنما الحديث يأتي دائماً في المرتبة الثانية بعد القرآن، فالقرآن المصدر الأول، والحديث المصدر الثاني للتوجيه والإرشاد.

٥. وأما تفسير من وثق به الإمام الشافعي كلمة "الحكمة" بالسنة فإنه إن كان موضع خلاف بين العلماء ـ وهو مما يختلف فيه ـ، فلا خلاف في جعل السنة الثابتة[٧] من الحكمة، حتى المؤلف ما استطاع أن ينفيها عن "بعض الأحاديث"[٨]، إذا سلمنا بهذا فحسب قاعدة المؤلف التفسيرية "القرآن يفسر بعضه بعضا" يلزمنا التسليم بأن السنة الموصوفة أعلاه من جملة ما أنزله الله على نبيه كما صرحت به الآية ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الكِتَابِ وَالحِكْمَةِ يَعِظُكُمْ بِهِ﴾ (البقرة: ٢٣١)، وقوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلَ اللهُ عَلَيْكَ الكِتَابَ وَالحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ﴾ (النساء: ١١٣)، وهي من جملة ما كان يتلى في بيوت المؤمنين قال تعالى: ﴿وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللهِ وَالحِكْمَةِ﴾ (الأحزاب: ٣٤)، وهل أنزل على النبي ﷺ، أو تلي في بيوت أزواجه بعد القرآن، غير الحديث المتمثل في أقواله

---

٧ مقصودي من السنة في هذا المقام: ما يفيد منها تشريعاً، أو فتوى، أو قضاء، أو هدياً، أو نصيحة، لا ما يفيد الجبلية الخالصة، أو يتعلق بالحاجات البشرية المحضة، دون اقترانهما بتوجيه نبوي.

٨ ومقصود المؤلف بـ "بعض الأحاديث" تلك التي صحت حسب أسسه الثلاثة.

وأفعاله وتقريراته!!. ولعل أوضح آية في إفادة وحيية السنة قول الله تعالى: ﴿لاَ تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ. إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ. فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ. ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ (القيامة:١٦-١٩)، ماذا يعني إسناد الله بيان القرآن إلى نفسه بجانب قوله: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ (النحل:٤٤)؟ بعد علمنا أن الله لم يبين كل شيء في القرآن، ألا يعني أن بيان النبي ﷺ المتمثل في أقواله وأفعاله وتقريراته هو بيان الله الذي لا سبيل لمعرفته إلا الوحي، جلياً كان وهو المسمى بالحديث القدسي، أو تقريراً وهو اجتهادات الرسول المدعومة بسكوت الوحي عن تصويبها، فالإمام الشافعي ومن يثبت معه وحيية السنة الموصوفة أعلاه بالآيات التي ذكرناها حالفهم الصواب، وجانب من أنكر ذلك.

وأما الذين يثبتون - مثل ابن حزم ومن تبعه - وحيية السنة بآية النجم ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى. إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى﴾ (النجم:٣-٤) فإني أرى أن الجو السياقي للآيات يأبى ذلك لأنه في الرد على مزاعم وشبهات قريش في كون القرآن إلهي المصدر، إذاً فالمقصود من "ما ينطق" هو المنطوق الخاص الذي هو القرآن، والضمير "إن هو إلا" راجع إلى ذلك المنطوق الخاص، فلا مجال لحمل الآية على المنطوق العام المتضمن للقرآن والحديث، ومن ثمّ إرجاع الضمير إليه لإثبات وحيية الحديث بهذه الآية. والله أعلم.

بيد أن تشبيه المؤلف الأحاديث بالتلمود تشبيه جائر، يستحق عليه اللوم كل اللوم، أين التلمود الذي هو عبارة عن تفسيرات علماء اليهود للتوراة، من الأحاديث التي هي من الرسول ﷺ، ولكن نظراً لولع المؤلف بتشبيه الأمور الإسلامية بالأمور اليهودية أو النصرانية يمكن - بتحفظ طبعاً - القول بأن جهود مفسري القرآن أشبه بالتلمود، لا الحديث.

٦. وفي سياق الرد عل حجج الشافعي وغيره ادعى المؤلف أنهم يريدون من خلالها أن يثبتوا للرسول ﷺ سلطة مستقلة بعيداً عن الله. وذلك فيه ما فيه من جهل وتعسف لأنه إن كانت طاعة الرسول ﷺ واقتداؤه يعني اتباعه فيما قال وفعل، فتفسير علماء المسلمين طاعة الرسول ﷺ واقتداءه بتطبيق الحديث تفسير باللازم، وهو شائع في كلام العرب الذي يجهله المؤلف تماماً. ولا نعرف أحداً يثبت للرسول سلطة مستقلة بعيداً عن الله، فضلاً عن الإمام الشافعي فهو عفيف عفة العذراء عما اتهمه به المؤلف، وغاية ما في الأمر أن الرسول ﷺ بوصفه مبيناً للقرآن - بتفويض من الله - يحق له - إذا اقتضى الأمر - أن يزيد على القرآن ما ليس فيه من الأحكام بوحي صريح من الله، أو بوحي تقريري منه، كما تقدم، وهذا لا يعني استقلالية الرسول ﷺ بالسلطة بعيداً عن الله.

٧. وعلى الرغم من اعتراف المؤلف بموافقة قول الرسول ﷺ وفعله للقرآن، وتصحيحه ذلك القول والفعل، فإنه غير راض بأن يجعله تشريعاً أبدياً، وإنما خصصه بمجتمع النبي ﷺ

فقط لأنه قام به كقائد للأمة وقتئذ، وكإنسان عادي، وحتى أحاديث الصلاة والزكاة والحج والصوم، وما يتعلق بها من تفاصيل، جعلها المؤلف كلها من هذا القبيل. هنا وقع المؤلف في خلط شديد بين ما هو تشريع وهو الأكثر من الأحاديث، وبين ما ليس منها بتشريع وهو قليل جداً، ثم بين ما هو تشريع عام مطلق دائم، وبين ما هو ليس كذلك، وذلك لالتباس صفات النبي ﷺ المختلفة على المؤلف من كونه مبلغاً، وقاضياً ومفتياً، وإماماً، وإنساناً له حوائجه الجبلية البيئية، فقد اجتمعت فيه هذه الصفات الخمس في وقت واحد، وتصرف حسبها في الوقائع والنوازل. وهذا التقسيم لأحاديث رسول الله ﷺ، وإعطاء كل منها ما يناسبه من الحكم أمر ضروري وواضح، لا ينكره إلا مكابر، وإلا لم يتحقق معنى اتباعه المدرج في قوله تعالى: ﴿...فَآمِنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ الذِي يُؤْمِنُ بِاللهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ (الأعراف:١٥٨). وأما ما فعله المؤلف من قصر فعالية الأحاديث الصحيحة ــ عنده على المجتمع آنذاك فقط، فهو وأد خانق للحقيقة، وإنكار وجحود لما كان عليه الصحابة والتابعون والأمة جمعاء.

٨. ومن مغامرات المؤلف أنه أنكر فرضية الصلوات الخمس في ليلة الإسراء والمعراج، بل ادعى أن الصلوات والفرائض الدينية الأخرى من الزكاة والحج والصوم وما يتعلق بها من جزئيات توارثناها منذ إبراهيم النبي المصدر الأول أباً عن جد. ونحن إذ نخالف المؤلف إنكاره فرضية الصلوات في المعراج لأنها ثابتة بالتواتر، نوافقه على أن الفرائض المذكورة كان معمولاً بها منذ إبراهيم، ولكن هل كانت على نفس الصفة والكيفية، وعلى نفس المقادير التي نؤديها عليها؟ هذا ما نطلب من المؤلف إثباته بالدلائل والوثائق التاريخية التي لن يجدها إن شاء الله.

٩. لا شك أن الرسول ﷺ مبين للقرآن، ومفسر له، وهذا حق منحه الله في كتابه كما تقدم، وهذا لا يعني أن القرآن ناقص، ولا يقول به أحد. وأما القول بأن القرآن واضح مفصل فهذا من حيث الأصول والمبادئ صحيح، ولكن من حيث الجزئيات والتفصيلات فلا. وهذا واضح وضوح الشمس.

في الحقيقة أن المؤلف بنى فكرة توارث الفرائض على فرضية افترضها هو، وهي أن الأحاديث تمثل أشكالاً ومظاهر لمبادئ القرآن حسبما أملته ظروف الناس والزمان والمكان في ذلك الوقت، وهو بهذه الفكرة يريد التفلت من التكاليف الشرعية مثل القرآنيين، لذلك قال: "وينبغي تذكّر أن القرآن يعلّم الناس مراراً وتكراراً أن يهتموا بفعل الخير بإخلاص، وألا يهتموا بالمظهر... فالالتزام بالمظهر أو الشكل يمكن أن يضيع الهدف من العمل" (ص٨٣).

وقد تغافل المؤلف عن أن في الإسلام ما هو ثابت لا يتغير مهما تغيرت العصور والمجتمعات، والظروف والحالات، كالعقائد والعبادات والأخلاق والقيم، وفيه ما هو

قابل للتغيير مثل بعض الجزئيات لبعض المعاملات والسياسة والاجتماع وغيرها مما ليس له صفة الثوابت.

١٠. وفي سياق ذلك التوارث الإبراهيمي والمبادئ ذكر المؤلف قاعدة : أن القرآن يفصل في بعض الأحيان الأمور تفصيلاً، وفي بعض الأحيان لا يفصل الأشياء لأنها معلومة قبل مجئ محمد ﷺ، كالصلاة مثلا، أو لأنها تتعلق بطرق تطبيق المبادئ في أماكن وأزمان مختلفة، وهذه الطرق تتحدد حسب المشورة في مجتمع ما، وحسب العادات، وحسبما يفصّله الأشخاص"، ثم مثل المؤلف للمبادئ وطرق تطبيقها بأن عقوبة قطع اليد للسارق، ومائة الجلدة للزاني ليست مبادئ، وإنما هي طرق وأشكال تتصل بالظروف التاريخية الخاصة، وأما المبادئ القرآنية للعقوبة فهي ثلاثة، وهي:

١ـ ضرورة إيجاب العقوبة لجميع الجرائم ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ﴾ (النساء:١٢٣).

٢ـ ضرورة المساواة بين العقوبة والجريمة ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللهِ﴾ (الشورى:٤٠).

٣ـ مبدأ الرحمة ﴿وَيَدْرَأُونَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةَ﴾ (الرعد:٢٢)، وبمبدأ الرحمة هذا منح المؤلف المحاكم سلطة لتخفيف العقوبات إلى درجة العفو، وذلك لتشجيع المجرمين على إصلاح حالهم.

وفي صدد توضيح المبادئ وطرق تطبيقها ذكر المؤلف مثالا آخر، فقال: إن آية الميراث ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالأَقْرَبُونَ..﴾ (النساء:٧) مبدأ بحيث إنها جعلت الرجال والنساء ورثة الميت، وأما آية ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ﴾ (النساء:١١) فهي آية حددت طريقة تطبيق ذلك المبدأ حسب ظروف ذلك المجتمع حين كان الرجل يعمل فقط، والمرأة لا تعمل، فمتى ما عملت المرأة تأخذ مثل الرجل.

لا شك أن هناك أموراً فصّلت في القرآن بعض التفاصيل كالوضوء مثلا، وأموراً كثيرة لم يفصلها القرآن، ولكن ليس لأنها كانت معلومة من قبل مجئ النبي ﷺ، وإنما فوّض تفصيلها إلى رسوله. وأما الأمور التي كانت معلومة معمولا بها من قبله عليه الصلاة والسلام فتناولها القرآن بالتفصيل، على عكس ما قال المؤلف، إما بتحريمه كالشرك والربا والزواج ممن نكحها الآباء، والجمع بين الأختين، وغيرها من الأمور، أو بتصحيح الوضع السائد فيها مثل تعدد الزوجات ونحوه. وأما الصلاة وغيرها من العبادات فهي وإن كانت معلومة الاسم، ولكنها لم تكن معلومة العدد والكيفية والوقت، وإنما عرفت ببيان النبي ﷺ الذي خوّله الله له.

وفي قضية العقوبات للجرائم نحن لا نوافق المؤلف على أن عقوبة قطع يد السارق وجلد الزاني طرق وأشكال تتصل بالظروف التاريخية الخاصة، حتى تتغير بتغير الظروف أو

المجتمع، أو تترك نهائيا، فالعقوبات التي حددها الله ورسوله على الجرائم تبقى عقوبات إلى يوم القيامة من حيث الحكم، ولا تقبل التغيير أو التخفيف ــ من أية جهة كانت ــ بعد ثبوتها على المجرم، أما من حيث تطبيقها فهذا أمر له شروط مذكورة في كتب الفقه لا يتسع المجال لذكرها هنا.

وأما مطالبة المؤلف تسوية المرأة للرجل في الميراث على أساس عملها فهي ترجعنا إلى عصر الجاهلية عندما كان التوارث على أساس النفعية والمنعة الذي هو مجهول غير معروف، متغير غير ثابت، مختلف من شخص إلى شخص، الأمر الذي لا يصلح أساساً لنظام التوريث الإلهي، الذي أقامه الله على أساس معروف لدى الجميع، ثابت، غير مختلف، وهو أساس القرابة الذي أشار الله إليه في قوله: ﴿آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لاَ تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا﴾ (النساء: ١١)، فالأبوة والبنوة والأخوة والزوجية هي أسس معروفة لدى الجميع، لا تتغير، ولا تقبل التجزئة، وإذا جعلنا أساس التوريث العمل أو أي شيء آخر غير القرابة فإن الأمر يصبح لغطا وأكثر فوضى.

**١١**. إن الصراع السياسي والديني وغيرهما من أسباب الوضع في الحديث التي تعرض لها المؤلف، لا شك أنها لعبت دوراً كبيراً في وضع الأحاديث، وتطويرها حتى شمل جميع جوانب الحياة الخاصة والعامة، ولبّس الحق بالباطل، والحقيقة بالهوى، ولكن علماء الأمة الإسلامية لم يقفوا مكتوفي الأيدي أمام هذه الظاهرة التي ابتليت بها الأمة، وإنما كانوا لها بالمرصاد، ووضعوا للحد منها قواعد صارمة ميزوا بها الحديث من غيره، وصنفوا الأحاديث الموضوعة في مؤلفات خاصة بها، فلم يعد بالإمكان رفض كل الأحاديث مقبولها ومردودها بسبب تلك الظاهرة.

**١٢**. وقد دفعت المؤلفَ ثورتُه ضد الحديث إلى القول بأن الحديث هو الذي فرق الأمة إلى أهل السنة ومدراسها التشريعية الأربع، والشيعة وفرقها المتعددة. والحق المعروف تاريخياً أن تفرق الأمة إلى أهل السنة والشيعة كان بسبب الخلاف بين معاوية وعلي بن أبي طالب إثر تولي الأخير الخلافة بعد مقتل عثمان بن عفان حول قضية القصاص من قتلته، وعدم قدرته على ذلك في الوضع القائم آنذاك. وأما تفرق أهل السنة إلى المذاهب الأربعة المشهورة فكان ناتجاً عن فهم الدليل وأصول الاستنباط منه، ومدى تطبيقه على الفروع، لا الحديث ذاته. وإن كان الحديث هو السبب الرئيس لتفرق الأمة كما ادعى المؤلف فمن المفروض عقليا ومنطقيا أن لا تتفرق جماعة أهل القرآن في الهند ـ مثلاً ــ تلك التي تبنت فكرة الاكتفاء بالقرآن وحده، ورفضت

الحديث مصدراً للتشريع، ولكن الواقع أنها افترقت إلى أربع فرق، وفي مدة وجيزة[٩].

**١٣**. وأما عرض المؤلف لحالة المسلمين المأساوية، وتململه لما هم عليه من فقر وضعف وتخلف، فنحن معه في هذا التململ والحرقة، ولكن جعله الحديث سبب كلّ ذلك فيه من التحامل على الحديث، والإغماض عن الأسباب الحقيقة لذلك ما يجعل قبوله مستحيلاً منطقياً وعقلياً، وذلك لأن ـ كما قال الدكتور أحمد عبد الحليم عطية في تعليقه على هذه النقطة ـ: "هناك عوامل تاريخية عميقة، داخلية تتعلق بالخلافات المذهبية العقائدية بين المسلمين أنفسهم، وخارجية هي الصراع بين العالم الإسلامي من جهة، والقوى الدولية الأخرى من جهة ثانية، وعوامل اقتصادية نابجة عن الصراع الدولي على الموارد الطبيعية من جانب، والأسواق من جانب آخر، والصراع الثقافي الذي وصل إلى ذروته في الصراع على مصادر المعلومات" (ص٤٢).

**١٤**. وفي معرض حديثه عن تأثيرات الحديث على الأمة قال المؤلف: إنه مناهض للعقلانية. وفيه من المجازفة في حق الحديث ما لا ينكر، إذ وجود بعض الأحاديث القليلة المخالفة للعقل السليم سببه المباشر هم الزنادقة والملحدون وضعوها، ليشوهوا بها صورة الإسلام ونبي الإسلام أمام العالم، ولكن الله خيب أملهم بترصّد العلماء لهم، وفرز أحاديثهم الموضوعة عن غيرها من الأحاديث، وأما إذا وجد حديث مخالف للعقل السليم فعلاً، و لم يكن في رواته أحد من الوضاعين، ولا يمكن تأويله بما يوافق العقل، فهذا من علامات وضعه كما قرره العلماء، ولكن الأمر الذي يجب التنبه له هو أن اكتشاف مخالفة حديث للعقل ليس عملية رياضية حسابية لا تتعرض للخطأ، وإنما هو عمل اجتهادي قائم على الذوق وملكة الحديث، معرض للخطأوالصواب، فمن الممكن أن يرى شخص حديثا مخالفا لعقله وفكره، بينما يراه شخص آخر يتفق مع عقله ونظره، فالعملية آلت إلى تصارع عقلين أو عقول، لا تصارع الحديث مع العقل، وهذا ما وصل إليه أخونا الدكتور لؤي صافي في مقاله: "الوحي والعقل: بحث في إشكالية تعارض العقل والنقل"[١٠]، فأصاب نظرياً وأجاد.

**١٥**. إن مجال المناقب والمثالب ـ لا شك ـ أول ثغرة انتهزها المغرضون السياسيون، واتخذوا منها ذريعة للوصول إلى مبتغاهم، فوضعوا أحاديث في فضائل صحابةٍ، وأحاديث في ذم آخرين، وقابلهم خصومهم بالمثل، وهكذا توسعت دائرة الأحاديث الموضوعة، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه: هل جميع أحاديث فضائل الصحابة ينظر إليها بهذا

---

٩ كما ذكرها الأخ الدكتور خادم حسين إلهي بخش في كتابه: **القرآنيون وشبهاتهم حول السنة** (الطائف: مكتبة الصديق، ط١، ١٩٨٩م)، ص٥٧-٦٤.

١٠ منشور في **مجلة إسلامية المعرفة**، العدد١١، السنة الثالثة، ١٩٩٨.

المنظار؟ وهل هذا منطق العقل والفكر؟ أم المنطق هو أن يميز ما هو موضوع عن غيره بأصول وضوابط حسب المستطاع؟ هذا ما فعله المحدثون، ووقفوا على خدمة الحديث حياتهم، فرفضوا مرويات المبتدع الداعي إلى بدعته، وعدّوا من علامات الوضع "اشتمال الحديث على بدعة أحد رواته من الداعين إليها"، وطبقوها بكل أمانة ودقة على الأحاديث التي اندرجت تحت تلك القاعدتين، كالعملية الجراحية بالضبط التي يفصل بها الطبيب الجرّاح العضو الفاسد من جسم المريض، لا أن ينهي حياة المريض، ويعطيه حقنة الموت.

**١٦**. وأما أحاديث المهدي التي رأى المؤلف أنها بثّت التشاؤم في الأمة، وجعلت المسلمين خنوعين بلداء، وتقاعست بهم عن الجهاد الذي دعا إليه القرآن، فهذه نظرة المؤلف إليها، وهناك نظرة أخرى تقول بأن المقصود الأساسي من تلك الأحاديث هو التحذير من الفتن التي ستقع قرب القيامة، ليتخذ الناس منها حيطة، ويكونوا على أهبة لمقاومتها[١١]. بجانب تكذيب الواقع لنظريته تلك، وذلك لأن الذين نقلوا تلك الأحاديث من أئمة الحديث، وكتبوها في مؤلفاتهم الحديثية، منهم الإمام عبد الرزاق (ت٢١١هـ) وأحمد (ت٢٤١هـ) وابن تيمية (ت٧٢٨هـ) وغيرهم، حياتهم حافلة بالجهاد ضد الطغاة والمنكر، وبالعمل لدينهم ودنياهم على السواء، وحتى الذين يؤمنون بتلك الأحاديث في هذا العصر إذا طلب منهم دينهم أو وطنهم التضحية بالنفس والنفيس لن يتقهقروا قيد شعرة ـ إن شاء الله ـ، وأكبر شاهد على ذلك مسلمو مصر في حربهم مع اليهود عام ١٩٦٧، ومسلمو أفغانستان في حربهم مع روسيا حتى أرغموهم على الرحيل منها، ومسلمو البوسنة في حربهم مع صربيا وكرواتيا حتى أثبتوا وجودهم، وأجبروا العالم على الاعتراف بحقوقهم، فأحاديث المهدي لم تتسبب في التشاؤم، وإنما الذي سبّبها له هو منهج التفكير فيها، والنظرة التشاؤمية إليها، سَبَبُها أصحابُها الذين ينعقون فقط، ولا يريدون أن يفعلوا شيئا.

**١٧**. وفي نفس الإطار التشاؤمي نظر المؤلف إلى الأحاديث الواردة في أشراط الساعة والفتن التي تحدث قبلها، وجعلها سبباً لتشاؤم الأمة وتقاعسها عن العمل. وفي الحقيقة أن المؤلف بنى نظريته التشاؤمية هذه في تلك الأحاديث على نظرية أخرى تنم عن إنكاره البعث والجنة والنار وغيرها من الغيبيات بالمفهوم المعروف، (كما وضحها في الفصل الخامس، مفادها أن خلق آدم والكون، والساعة والجنة والنار، ويأجوج ومأجوج أو الدجال وغيرها من الغيبيات من المتشابهات التي يتوقع إدراك معانيها حين يأتي وقتها) إذ بدون إنكار هذه الغيبيات لا تتم النظرة التشاؤمية التي تراءت له في الأحاديث. وبذلك

---

١١ كما وضحها الأخوان الفاضلان: حسن أحمد إبراهيم وإبراهيم محمد زين في مقال لهما بعنوان "تطور فكرة المهدية في الصناعة الحديثية: دراسة في العلاقة بين التحديد والتقديس"، المنشور في مجلة **إسلامية المعرفة**، العدد الرابع، إبريل ١٩٩٦، ص١٧ وما بعدها.

خالف المؤلف أيضا الآيات التي أشارت إلى بعض أشراط الساعة، منها: الدخان: ١٠-١١، والزخرف: ٥٧-٦١، والنساء: ١٥٧-١٥٩، والأنبياء:٩٥-٩٧، والنمل:٨٢.

**١٨.** وحديث "من قال لا إله إلا الله، ومات على ذلك، دخل الجنة": ضعّفه المؤلف مع أنه صحيح، وعدّه حسب نظرته من الأحاديث التي حوّلت المسلمين إلى أشخاص بلداء اتكاليين خنوعيين. وبقطع النظر عن مصداقية المؤلف لهذا التألم، وعن رصيده العملي لآخرته ـ وهو بإنكاره الأحاديث كلها قد خلع ربقة التكاليف عن عنقه ـ نؤكد أن المؤلف عرف الوجه الأول للقضية، وغاب عنه الوجه الآخر، فوقع فيما يقع أمثاله عند غياب النظرة التكاملية حول النصوص، والتعامل معها جزئيا، لأن الرسول ﷺ إذ قال ذلك فقد قال أيضا: "لا يدخل الجنة قتّات، ولا نمّام"[١٢]، و"لا يدخل الجنة من لا يأمن جاره بوائقه"[١٣]، و"من ادعى إلى غير أبيه، وهو يعلم أنه غير أبيه، فالجنة عليه حرام"[١٤]، وأمثالها من الأحاديث.

**١٩.** ومن الشبهات التي دعم بها المؤلف موقفه: تخمينية الحديث وظنيته بمعنى أن ما يسمى "أحاديث" ليست بأحاديث، وإنما هي مجرد تخمين وخيال، وكتب الحديث الستة الموثقة لدى السلفيين ما هي إلا مجرد أفكار وآراء وتخمينات لجامعيها. بل هذه الشبهة دعوى لا تستند إلى دليل، وكل ما قدّمه المؤلف دليلاً لشرعية هذه الشبهة لا يمثّل أكثر من تشويش مشوش وتهويش مهوّش، قال: "لعدم صحة الكتب الستة وغيرها بشكل عام، وعدم شهادة عدد كاف من الثقات بذلك". لا يغيب عن بالنا أن معيار صحة الحديث عند المؤلف هو ما وافق القرآن، والتاريخ، والعقل، ورأى أن معظم الأحاديث إما مخالفة للقرآن، أو للتاريخ، أو للعقل. وعرفنا من قبل أن قضية مخالفة الحديث للقرآن إن كان سنده صحيحاً، ترجع في أكثر حالاتها إلى مخالفة العقل للعقل، وكذلك مخالفة الحديث للعقل في معظم الأحوال، إلا ما شاء الله مما قد فرغ منه علماء الحديث قبل المؤلف بقرون متطاولة. إذاً تبقى النصوص الحديثية ثابتة في مكانها، تتصارع حولها العقول، فيثبتها عقل، وينكرها عقل، وما يكون من تلك العقول لله يبقى، وما يكون منها للهوى يذهب، وهذا ما أثبته التاريخ الطويل للحديث والسنة.

وأما شبهة "عدم شهادة عدد كاف من الثقات بذلك" فلم يوضح المؤلف أسسه لتوثيق الشهود، ولا حدّد العدد الكافي للشهود، متناسياً كل تلك الأسس والمقاييس التي وضعها علماء الحديث، والتي تمثل أرقى ما وصل إليه العقل البشري من المناهج للنقد العلمي كما

---

١٢ رواه البخاري، الأدب، برقم ٦٠٥٦، فتح الباري، ومسلم، الإيمان، بأرقام: ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠ بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي (دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٩٥٤م).

١٣ رواه البخاري، الأدب، برقم٦٠١٦، ومسلم، الإيمان، برقم٧٣، واللفظ له.

١٤ رواه البخاري، الفرائض، برقم٦٧٦٦، ومسلم، الإيمان بأرقام١١٤، ١١٥.

اعترف بذلك علماء الغرب مثل ريتشارد سيمون وأسبينوزا وريتان، وتعلموا نقد النصوص من علم الحديث عند المسلمين[١٥]، والذين تغاضى عنهم المؤلف في هذا المكان، على الرغم من ولعه بهم في كثير من الأماكن.

واشتراط المؤلف "العدد الكافي" المبهم، فيه من إغفال لتعليمات القرآن تجاه قبول الخبر، وإغماض عن حقائق التاريخ، وتكذيب للواقع، ما لا يخفى على الرجل العامي، فضلاً عن العالم، فإن المعوّل عليه لقبول الخبر في القرآن هو عدالة المخبر وثقته، لا العدد ـ ما عدا بعض القضايا الحساسة ـ قال تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ (الحجرات:٦)، فالمنهج القرآني في قبول الأخبار يعوّل على ثقة الناقل، لا على العدد، لذلك خصص توجهه للتثبت بخبر الفاسق لأنه مظنة الكذب، لا بخبر الصالح لأنه ثقة مصدّق، وهو الذي يؤكده التاريخ أيضا، فقد صدّق سليمان عليه السلام قول الرسول الذي أرسلته إليه ملكة سبأ بالهدية، وكان واحداً، وقد صدّق عزيز مصر خبر الناجي من السجن بتعبير يوسف عليه السلام للرؤيا، وقبل هرقل شهادة أبي سفيان في محمد بن عبد الله ﷺ بصدقه وأمانته. وأما الواقع فجميع المعاملات التجارية تبرم عن طريق الآحاد على أساس الاعتماد والثقة، لا على أساس العدد، ولولا ذلك لم يثبت نسب الأولاد لأبيهم، إذ اعتمد فيه منذ فجر البشرية على قول أمّهم التي هي الوحيدة تعرف أنهم لمن؟ إن كانت ثقة عفيفة، وعلى هذا الأساس يقبل الناس خبرها، وأما إذا كانت موضع شك وريبة فلها حكم آخر نعرفه جميعاً.

٢٠. فلما رجع الأمر إلى ثقة الراوي، وهو قد أخبر بأنه سمع حديث كذا من شيخه مباشرة مستعملاً له لفظ: حدثنا، أو أخبرنا، أو سمعته يقول، أو "عن" إن لم يكن معروفا بالتدليس، لا مانع عندئذ من قبول خبره، وبناء الأحكام عليه.ومن هنا ظهر بطلان دعوى المؤلف أن أحاديث الكتب الستة وغيرها تخمينات وآراء لجامعيها، و الفجوة كبيرة بينهم وبين النبي ﷺ، فقضية الأسانيد وتوثيق الرواة وتعديل الصحابة من الحيل المحكمة للسلفيين لتبرير موقفهم، لأن الأحاديث المرفوعة إلى رسول الله ﷺ في تلك الكتب متصلة إلى مؤلفيها بسلسلة من الرواة، وبألفاظ مشعرة بالأخذ المباشر، فإن كان هؤلاء الرواة ثقات حقاً فقبول خبرهم مطابق للعقل والمنطق والواقع، ورفضه جحود وعناد، ومنطق المجانين وفاقدي العقل.

وأما طريقة معرفة ثقة الراوي وعدالته وضبطه فهي نفس طريقة معرفتنا ثقة بعضنا ببعض، شهادة المعاصر في معاصره بما يثبت ثقته، أو جرحه في ضوء ما شاهده منه من

---

١٥ ينظر تعليق الدكتور حسن حنفي على المؤلف، ص١٢.

أفعال وأحوال، وإذا تعذر ذلك فالمقارنة بين روايته ورواية الآخرين من زملائه، وهذه هي الطريقة المتبعة لمعرفة صدق شخص وكذبه في زماننا وفي كل زمان ومكان.

**٢١.** وفكرة تعديل الصحابة عند المحدثين، التي اعتبرها المؤلف منافية للعقل، ومتحدية للمنطق، ومماثلة لفكرة المسيحيين الأوائل في عصمة وملهمية الحواريين الذين دوّنوا الإنجيل الذي ظهرت أجزاء منه في أحلام أحد كتاب الإنجيل وهو نائم، إن كانت منافية لعقل المؤلف المشبع بكراهية الحديث، المغامر بالثورة ضده، فهي موافقة للعقل المشبع بتعليمات القرآن الذي وصف المهاجرين منهم بـ ﴿أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ (الحشر:٨)، والأنصار ومن جاء بعدهم بـ ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ. وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلاَ تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلاً لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ (الحشر:٩ـ١٠)، وقال فيهم في آية أخرى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ (التوبة:١٠٠)، ونحوه في آيات: الأنفال:٧٢، الأحزاب:٢٢-٢٤، الفتح:١٨. والمؤلف بحججه تلك الواهية إن خالف العقل في جانب فقد خالف القرآن في جانب آخر. ومن هنا نجد أيضا حجم الفارق بين فكرة المحدثين لتعديل الصحابة المدعمة بتصديق من الله، وبين فكرة عصمة وملهمية الحواريين الدعوى المحضة المجردة من الدليل.

**٢٢.** وأما عدد محفوظات أحمد (٧٥٠,٠٠٠) والبخاري (٦٠٠,٠٠٠) الذي هوّله المؤلف، واستحال صدوره في ٢٣ عاماً بعمليته الحسابية المولع بها كثيرا، فليس المقصود منه أنه عدد متون الأحاديث، بل من عادة المحدثين أنهم إذا روي حديث بعشرة أسانيد ـ مثلاً ـ فيعدّونه عشرة، مع أنه في الواقع حديث واحد، وهكذا تضخم العدد كيفاً فقط، لا كماً، كما صرح به المشتغلون بأحاديث رسول الله ﷺ ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ﴾ (النحل:٤٣).

**٢٣.** اتفق علماء الحديث على أن صحة الإسناد لا توجب صحة المتن، بل يجب لصحة الحديث أن تتوافر فيه صفات صحة السند، وصفات صحة المتن، التي فصّلها المحدثون على نحو لا يدع مجالاً للشك فيها. والقواعد التي قدمها المؤلف لنقد متن الحديث (عدم معارضته للقرآن، والحديث، والتاريخ، والعقل، وغيرها) هي أقل مما وضعه المحدثون، فعندهم هذه وزيادة، منها: معارضته لمقصد من مقاصد الشريعة، أو لأصل من أصولها، أو للحس والمشاهدة، واشتماله على مجازفة في الثواب أو العقاب على عمل صغير، أو اشتماله على ركاكة المعنى، أو اشتماله على بدعة أحد رواته من الداعين إليها، بالإضافة إلى ما ذكره المؤلف ما عدا "مخالفته للحقائق العلمية" فإنها لم تثبت حقيقتها، لأن التي أدعى اليوم

أنها حقيقة علمية، يأتي غداً شخص يدحضها. ومع ذلك أنه إذا ثبتت حقيقة علمية خالفها حديث صحيح الإسناد، ولا يمكن تأويله أو التوفيق بينهما، فنعد المؤلف بأننا سوف لا نتردد في ضمها إلى علامات الوضع إن شاء الله.

**٢٤**. وأما نظرية الإمام الشافعي "اتساق الحديث وعدم معارضته للقرآن" والتي جعلها المؤلف من حيل الشافعي لتأمين موقفه من الحديث، وتلاعباً بالألفاظ، فهذه النظرية ظهرت كنتيجة طبيعية ومنطقية لعلاقة الحديث مع القرآن، لأن الحديث إما مؤكد لما جاء في القرآن، أو مفسر له بتخصيص عامه، وتقييد مطلقه، وبزيادة ما ليس فيه، إذاً هما يصدران من مشكاة واحدة، فمن الطبيعي والمنطقي أن لا يعارض أحدهما الآخر. ولا شك في أن الإمام الشافعي على حق في قوله إن الرسول متحدث رسمي لله في كل ما يفيد التشريع من أقواله وأفعاله وتقريراته الصحيحة سنداً ومتناً، إما بوحي جلي من الله أو بوحي تقريري منه، فإن لم يكن الرسول متحدثاً رسميا عن الله فمن يكون يا ترى!!.

والأحاديث التي ذكرها المؤلف لتفنيد نظرية الشافعي الاتساقية، والتي رآها تعارض القرآن، أو الأحاديث الأخرى، والعقل، أو العلوم والمنطق، لا يصلح واحد منها، مثالاً للتعارض، وذلك لأن جميعها دون استثناء لا تتحقق فيها شروط المعارضة، فلا داعي لذكرها وتسويد الصفحات بها. وكذلك حال كل الآيات والمسائل التي طبق عليها المؤلف قواعده التسع التفسيرية، والتي اكتشف فيها أخطاء التفاسير السابقة، بل كل تلك الأمثلة دليل على أن المؤلف رجل فاقد العلم والذوق، يتعامل مع الأحاديث بأعصاب ملتهبة، ونفسية منحرفة، ومعدوم النصفة والموضوعية، "ينطلق من فكرة أولية في ذهنه ليخضع لها كل تحليلاته التالية".

والخطأ الفاحش الذي وقع فيه المؤلف هو أنه دخل في هذا الميدان بالشجاعة الطائشة والتهور القاتل، وبالاعتماد الكلي على المراجع الأجنبية والترجمات الإنجليزية أو الماليزية، خاصة تحريرات المستشرقين والقرآنيين ومن حذا حذوهم في قضية السنة، ودون سلاح العلم باللغة العربية وأساليبها وتحويراتها.